

الأمم المتحدة



## الأهداف الإنمائية للألفية

في المنطقة العربية ٢٠٠٥

ملخص

الوفاء بالوعد ← ٢٠١٥

الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٥  
ملخص

الأمم المتحدة  
نيويورك، ٢٠٠٥

05-0509

## مقدمة

أعد هذا الملخص عن تقرير الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية لعام ٢٠٠٥ بالتعاون بين وكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة، وذلك في مناسبة عقد مؤتمر القمة العالمي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ والدورة الستين للجمعية العامة، وقامت الإسكوا بدور المنسق لهذا العمل. ويتضمن الملخص نبذة عن التقدم الذي أحرزته المنطقة العربية<sup>(١)</sup> نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ويسلط الضوء على التحديات والقضايا الرئيسية. ويعرض هذا الملخص البيانات والتحليل حسب مجموعات البلدان التالية: مجموعة بلدان المشرق العربي، وهي الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين ولبنان ومصر؛ ومجموعة بلدان المغرب العربي، وهي تونس والجزائر والجمهورية العربية الليبية والمغرب؛ ومجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، وهي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية؛ ومجموعة أقل البلدان العربية نمواً، وهي جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن. وتوخياً لتسهيل التحليل قسمت البلدان حسب قربها الجغرافي، وتشابهها في الثروات الطبيعية، ومستواها الإنمائي.

## التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

تسود فوارق شاسعة وجليية بين بلدان المنطقة وداخل كل بلد منها من حيث التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فبلدان مجلس التعاون الخليجي المرتفعة الدخل هي في موقع يخلوها، نسبيا، تحقيق هذه الأهداف. بينما تتباين غالبية بلدان المشرق والمغرب المتوسطة الدخل في طاقتها على تحقيق الأهداف بسبب خصوصياتها الوطنية. واستنادا إلى الاتجاهات الماضية، لن تتمكن أقل البلدان العربية نموا والعراق وفلسطين من تحقيق غالبية الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يتوقع أن تحرز تلك البلدان والبلدان التي تشهد نزاعات تقدما يذكر على هذا الصعيد. ومن الضروري جدا أن تعتمد البلدان الغنية بمواردها والثرية في المنطقة العربية، وفي العالم، إلى تخصيص الموارد لتلك البلدان.

لكن الموارد لا تكفي، ما لم يرافقها إصلاح في الحكم، بما في ذلك تحسين عملية تحديد الأهداف، والمساواة في توزيع الثروات والخدمات، والمساءلة. وبوجه عام، يلزم اتخاذ تدابير إضافية تشمل المنطقة بأكملها لتحقيق أهداف القضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية، ولبناء شراكات استراتيجية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وصياغة سياسات اجتماعية واقتصادية فعالة.

ومن غير المرجح أن تنجح المنطقة العربية بأسرها في القضاء على الفقر والجوع، ولا سيما بلدانها الأقل نموا. وعلى الرغم من التقدم البسيط الذي أحرز اعتبارا من عام ١٩٩٠، بقيت في عام ٢٠٠٢ نسبة حوالي ٢٠ في المائة من الأطفال الذين هم في سن التعليم الابتدائي خارج المدارس، وكانت ٤٤ مليون فتاة يتجاوزن عمرهن ١٥ سنة لا يملكن إماما بالقراء والكتابة. ومع أن المساواة بين الجنسين في الالتحاق بمختلف مستويات التعليم قد تحسنت عموما، لم تؤد المكاسب التي تحققت في التعليم إلى تمكين المرأة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي في المنطقة، وبقيت معدلات مشاركة المرأة الاقتصادية والسياسية بين أدنى المعدلات في العالم.

### الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع

رغم تنوع منهجيات قياس الفقر، تبقى الخطوط المحددة وطنيا الأداة الأكثر دقة<sup>(٢)</sup>. واستنادا إلى تلك الخطوط، ووفقا للبيانات المتاحة عن عشرة بلدان عربية تضم ٦٤ في المائة تقريبا من مجموع السكان العرب، وهي الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن<sup>(٣)</sup>، كان ١٦,٨ من السكان العرب يعانون من الفقر في عام ٢٠٠٠، مقابل ١٦,٤ في المائة قبل عقد مضى. وفي عام ٢٠٠٠، قدرت مستويات الفقر بنسبة ١٥,٧ في المائة في مجموعة بلدان المشرق، و٩,١ في

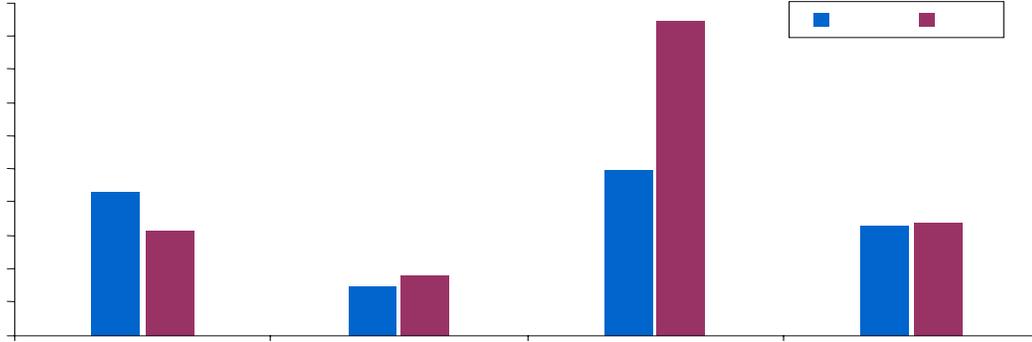
( )

( )

( )

المائة في مجموعة بلدان المغرب، و ٤٧,١ في المائة في مجموعة أقل البلدان العربية نموا<sup>(٤)</sup>. ولا تتوفر بيانات عن بلدان مجلس التعاون الخليجي. وفي حين لوحظت تغيرات طفيفة في مستوى الفقر في مجموعتي بلدان المشرق والمغرب بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠، ارتفع معدل الفقر مرتين في أقل البلدان نموا. وبوجه عام، لا يرجح أن تستطيع المنطقة بأسرها تحقيق الهدف الأول.

**الشكل ١ - نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني حسب مجموعات البلدان العربية، لعامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ (بالنسبة المئوية)**



المصدر: تقارير البلدان عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، متاحة على الموقع: [www.undp.org/mdg/countryreports.html](http://www.undp.org/mdg/countryreports.html).

ملاحظة: لم تتوفر بيانات عن بلدان مجلس التعاون الخليجي.

**معدل انتشار حالات الأطفال المنخفضي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات**

استنادا إلى البيانات الواردة من تسعة بلدان<sup>(٥)</sup> من بلدان المشرق والمغرب وأقل البلدان العربية نموا، كان ١٤ في المائة من أطفال المنطقة العربية يعانون من نقص شديد أو طفيف في الوزن في عام ٢٠٠٣، مقابل ١١ في المائة في عام ١٩٩٠. وبسبب النقص في السلاسل الزمنية للبيانات، يصعب تتبع مسار الاتجاهات أو التقدم. والجدير بالذكر أنه بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٣، انخفض عدد الأطفال المنخفضي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات من ١٠,٥ إلى ٨,١ في المائة في المشرق، ومن ٩,٢ إلى ٥,٦ في المائة في المغرب. وفي أقل البلدان العربية نموا، كان ٣٩,٢ في المائة من الأطفال يعانون من نقص في الوزن في عام ٢٠٠٣، مقابل ٣٨,٤ في المائة في عام ١٩٩٠. ولعل الفرق بين أرقام مجموعتي بلدان المشرق والمغرب يمكن أن يفسر، جزئيا، بأن نسبة الأطفال الناقصي الوزن في مصر بلغت ٨,٦ في المائة، وأن لثقل مصر السكاني وقعا شديدا على معدل مجموعة بلدان المشرق<sup>(٦)</sup>.

[www.undp.org/mdg/countryreports.html](http://www.undp.org/mdg/countryreports.html) :

( )

( )

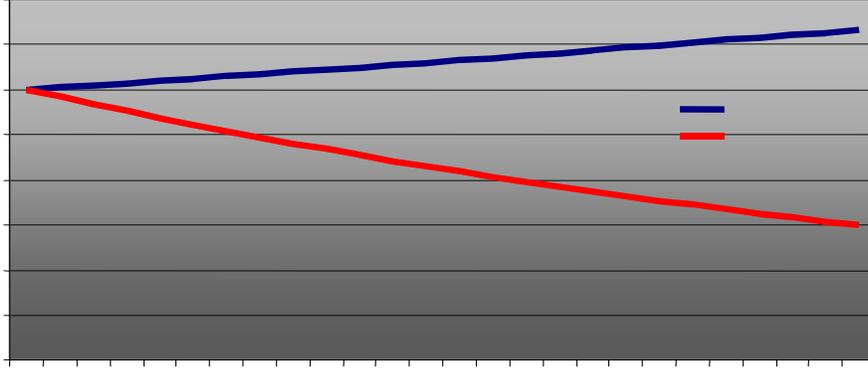
( )

:

[unsd/mi/mi\\_goals.asp](http://unsd/mi/mi_goals.asp).

<http://unstats.un.org/>

## الشكل ٢- تخفيض نسبة السكان المحرومين من الغذاء في المنطقة العربية إلى النصف



المصدر: تقديرات الإسكوا استنادا إلى بيانات الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

ملاحظة: حسب المتوسطات للمنطقة العربية ومناطقها الفرعية استنادا إلى بيانات البلدان الأربعة عشر التالية: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، تونس، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، السودان، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، اليمن.

### الحرمان من الغذاء

تشير التقديرات إلى أن نسبة سكان المنطقة العربية المحرومين من الغذاء بلغت ٩,٥ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٠ مقابل ١٠ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢. وهذه النسبة يمكن أن تعزى إلى ارتفاع معدل الحرمان من الغذاء في أقل البلدان العربية نموا، حيث بلغ المتوسط ٢٨,٩ في المائة، مسجلا انخفاضا من ٣١,٢ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢. وبين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٢، انخفضت نسبة المحرومين من الغذاء من ٤,٥ إلى ٣,٧ في المائة في مجموعة بلدان المشرق، وارتفعت من ٤,٦ إلى ٥ في المائة في مجموعة بلدان المغرب. وخلال الفترة نفسها، انخفض معدل الحرمان من الغذاء من ٦,١ إلى ٣,٦ في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومن غير المرجح أن تتمكن البلدان العربية من تحقيق الهدف الرامي إلى تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف<sup>(٧)</sup>.

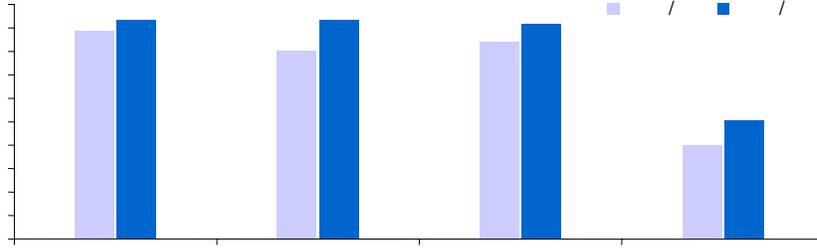
### الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

ارتفعت المعدلات الصافية للالتحاق بمرحلة التعليم الابتدائي بنسبة ٨ في المائة تقريبا في المنطقة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٢، ولكن لا تزال المنطقة بعيدة عن تحقيق تعميم التعليم الابتدائي. وفي عام ٢٠٠٢، كان حوالي ٢٠ في المائة من الأطفال الذين هم في سن التعليم الابتدائي غير ملتحقين بمدارس<sup>(٨)</sup>. وتعتبر مجموعات بلدان المشرق والمغرب ومجلس التعاون الخليجي الأقرب إلى تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، إذ سجلت معدل التحاق صافيا يتجاوز ٩٠ في المائة في عام ٢٠٠٢، بينما بقي في حدود نصف الأطفال في أقل البلدان العربية نموا غير ملتحقين بمدارس في ذلك العام.

( )

( )

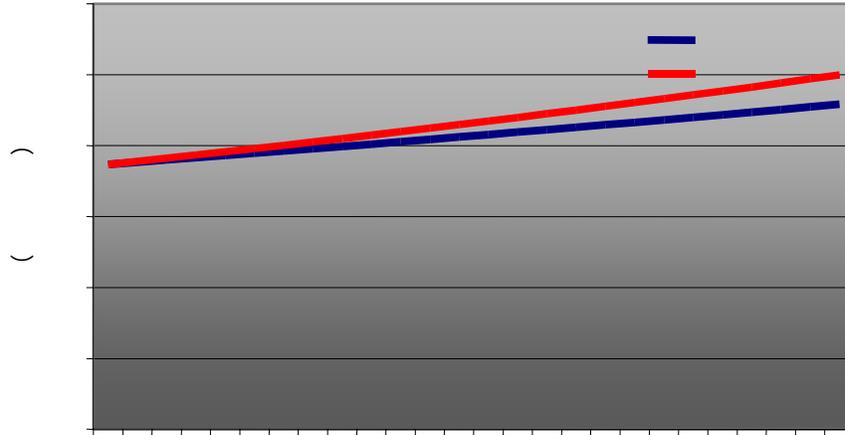
الشكل ٣- المعدل الصافي للالتحاق بمرحلة التعليم الابتدائي حسب مجموعات البلدان العربية للسنتين الدراسيتين ١٩٩٠/١٩٩١ و ٢٠٠٢/٢٠٠٣ (بالنسبة المئوية)



المصدر: معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومجموعات البيانات الإحصائية الاجتماعية للإسكوا.

وتتباين معدلات التقدم بين مجموعات البلدان. فقد سجلت بلدان المغرب أكبر ارتفاع، حيث ازداد معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي بنسبة ١٣ نقطة مئوية بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٢، ليبلغ ٩٣,٥ في المائة. وسجلت زيادة بنسبة ٨ نقاط مئوية في بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث بلغ معدل الالتحاق الصافي ٩١,٦ في المائة في عام ٢٠٠٢. وازداد معدل الالتحاق بنسبة ٤ نقاط مئوية في بلدان المشرق حيث بلغ ٩٣,٢ في المائة في عام ٢٠٠٢. ويبدو التقدم جليا في أقل البلدان نموا حيث ارتفع معدل الالتحاق بمرحلة التعليم الابتدائي بنسبة ١١ نقطة مئوية ليبلغ ٥١ في المائة في عام ٢٠٠٢.

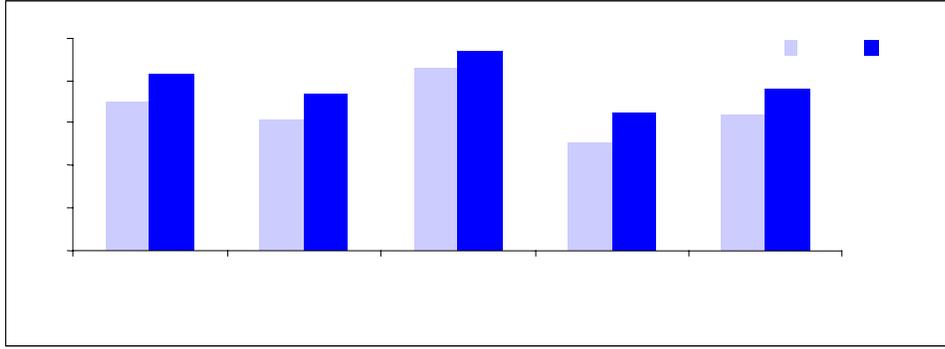
الشكل ٤- ضمان تمكين الأطفال في المنطقة العربية، بحلول عام ٢٠١٥، من إتمام المقرر الكامل للمرحلة الابتدائية



المصدر: تقديرات الإسكوا استنادا إلى بيانات من معهد الإحصاء التابع لليونسكو ومن مجموعات البيانات الإحصائية الاجتماعية للإسكوا.  
إمام الشباب بالقراءة والكتابة

ارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في أوساط الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة في المنطقة العربية من ٦٣,٩ إلى ٧٦,٣ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٢<sup>(٩)</sup>. وحلت بلدان مجلس التعاون الخليجي في الطليعة على هذا الصعيد، حيث حققت معدلا قدره ٩٤ في المائة، تلتها مجموعة بلدان المغرب بمعدل ٨٣,٢ في المائة، ثم مجموعة بلدان المشرق حيث ٧٣,٦ من الشباب يلمون بالقراءة والكتابة<sup>(١٠)</sup>. وفي أقل البلدان العربية نموا لا يزال أكثر من ثلث الشباب غير ملمين بالقراءة أو بالكتابة<sup>(١١)</sup>.

الشكل ٥- معدلات إلمام الشباب والكبار بالقراءة والكتابة في المنطقة العربية لعام ٢٠٠١ (بالنسبة المئوية)



المصدر: معهد الإحصاء التابع لليونسكو، متاح على الموقع: [www.uis.unesco.org](http://www.uis.unesco.org)

### الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

#### الفوارق بين الجنسين في التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة

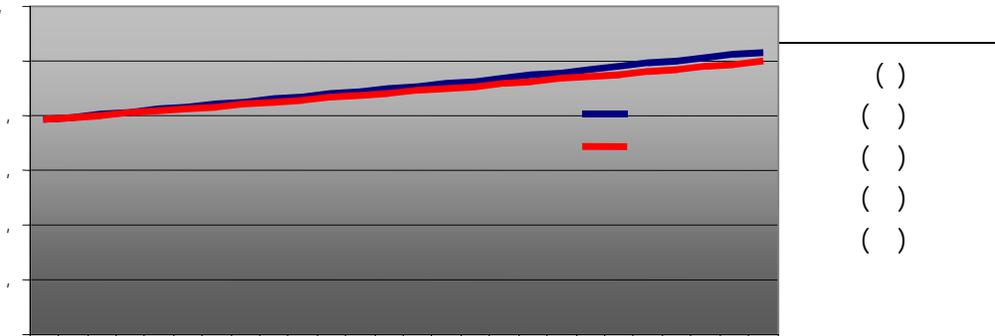
على الرغم من ارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، أشارت التقديرات إلى أن ٤٤ مليون امرأة من اللواتي تزيد أعمارهن عن ١٥ سنة، واللواتي يمثلن نصف النساء في المنطقة، كن غير ملمات بالقراءة والكتابة في عام ٢٠٠٢. وقد بلغ عدد النساء غير الملمات بالقراءة والكتابة ٨,٥ ملايين امرأة<sup>(١٢)</sup> من أصل ١٣ مليون من الشباب غير الملمين بالقراءة والكتابة ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة في المنطقة.

وإذا ما حافظت البلدان على معدل التقدم الحالي، فمن المتوقع أن تنجح المنطقة العربية بأسرها في تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع مستويات التعليم بحلول عام ٢٠١٥. فقد ازدادت نسبة الفتيات إلى الفتيان في جميع مستويات التعليم بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٢: فارتفع مؤشر تكافؤ الجنسين من ٠,٧٩ إلى ٠,٩٠ في التعليم الابتدائي، ومن ٠,٧٦ إلى ٠,٩١ في التعليم الثانوي، ومن ٠,٦٠ إلى ٠,٨٥ في التعليم العالي<sup>(١٣)</sup>.

#### الشكل ٦- القضاء على الفوارق بين الجنسين على مستوى التعليم الابتدائي في

المنطقة العربية، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥

وكحد أقصى بحلول عام ٢٠١٥



المصدر: تقديرات الإسكوا استنادا إلى بيانات من معهد الإحصاء التابع لليونسكو.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، ارتفع مؤشر تكافؤ الجنسين في التعليم الابتدائي بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٢ على النحو التالي: من ٠,٨٦ إلى ٠,٩٢ في مجموعة بلدان المشرق؛ ومن ٠,٨٢ إلى ٠,٩٢ في مجموعة بلدان المغرب؛ ومن ٠,٨٢ إلى ٠,٩٧ في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ ومن ٠,٥٤ إلى ٠,٧٨ في مجموعة أقل البلدان العربية نمو<sup>(١٤)</sup>.

وتنحو الفوارق بين الجنسين إلى الانخفاض مع تقدم مستويات التعليم، وذلك بسبب الأثر المتراكم لتزايد الاتجاه نحو تعليم الفتيات في المجتمع العربي، ولارتفاع معدل التسرب بين الفتيان، الذين يلتحقون بسوق العمل في سن مبكرة، ولا سيما الذين ينتمون منهم إلى أسر فقيرة. مما يوضح سبب التحسن في مؤشر تكافؤ الجنسين على مستوى التعليم الثانوي.

وفي عام ٢٠٠٢، بلغ مؤشر تكافؤ الجنسين في مرحلة التعليم الثانوي ٠,٩٢ في مجموعة بلدان المشرق بعد أن كان ٠,٧٧ في عام ١٩٩٠. وخلال الفترة نفسها، ازدادت نسبة الفتيات إلى الفتيان في مرحلة التعليم الثانوي من ٠,٧٩ إلى ١,٠١ في مجموعة بلدان المغرب، بينما ارتفعت النسبة ذاتها من ٠,٨٥ إلى ٠,٩٤ في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وفي أقل البلدان العربية نمو، بلغ مؤشر تكافؤ الجنسين في مرحلة التعليم الثانوي ٠,٦٢ بعد أن كان ٠,٥١ في عام ١٩٩٠<sup>(١٥)</sup>.

وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي فقط، تجاوز معدل التحاق الفتيات بالتعليم العالي معدل التحاق الفتيان، بحيث بلغ مؤشر تكافؤ الجنسين ١,٦٣. ولعل ذلك يفسر جزئيا بالعادات والتقاليد التي تحبذ إرسال الفتيان إلى الخارج لمتابعة التحصيل العلمي الجامعي. ولعله يفسر أيضا بأن النساء يلتحقن بالتعليم العالي باعتباره خيارا آخر بديلا عن البطالة، وذلك بسبب انعدام فرص العمل أو المواقف السائدة حيال عمل المرأة خارج المنزل<sup>(١٦)</sup>.

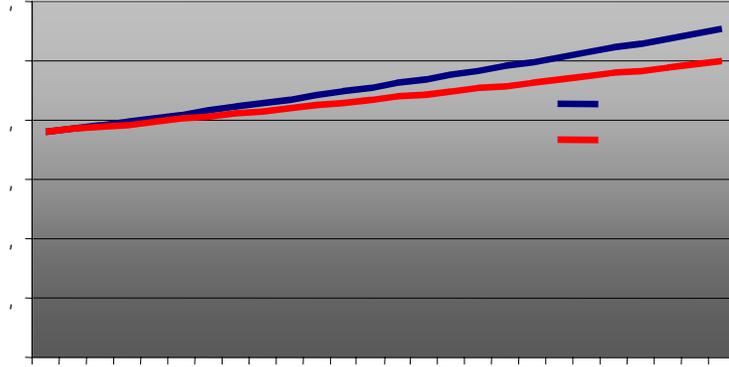
الشكل ٧- القضاء على الفوارق بين الجنسين في مرحلة التعليم الثانوي في المنطقة العربية، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥،

( )

( )

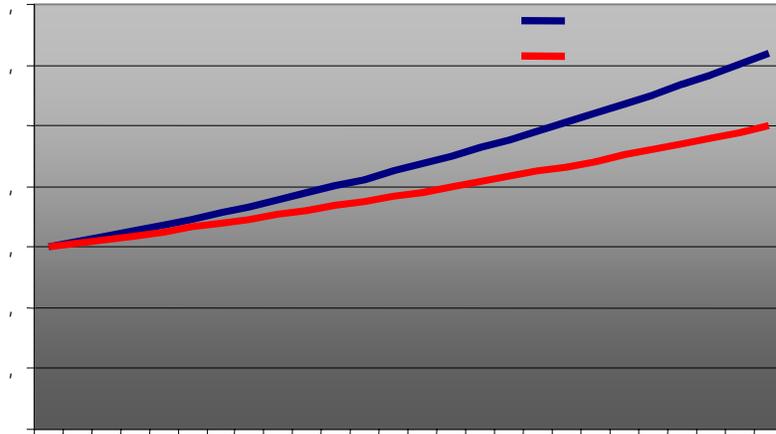
( )

## وكحد أقصى بحلول عام ٢٠١٥



المصدر: تقديرات الإسكوا استنادا إلى بيانات معهد الإحصاء التابع لليونسكو.

## الشكل ٨- القضاء على الفوارق بين الجنسين في مرحلة التعليم العالي في المنطقة العربية، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠١٥ كحد أقصى



المصدر: تقديرات الإسكوا استنادا إلى بيانات معهد الإحصاء التابع لليونسكو.

ملاحظة: تعود البيانات المتصلة بمؤشر تكافؤ الجنسين في مرحلة التعليم العالي في اقل البلدان العربية نموا إلى آخر سنة دراسية توفرت عنها البيانات، وهي ٢٠٠٠/١٩٩٩.

## العمل بأجر في القطاع غير الزراعي

بلغ معدل نشاط المرأة الاقتصادي في المنطقة العربية ٢٩ في المائة تقريبا في عام ٢٠٠٠، وهو من أدنى المعدلات في العالم<sup>(١٧)</sup>. ويعزى ذلك إلى مجموعة عوامل منها، بطء معدلات النمو الاقتصادي، وضعف قدرة سوق العمل على استيعاب الأيدي العاملة، والأطر القانونية والعادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية. وبوجه

:

"

( )

عام، تبلغ حصة المرأة في القوى العاملة معدلا أعلى في أقل البلدان العربية نمواً، حيث الزراعة قطاع هام ذو قدرة كبيرة على استيعاب الأيدي العاملة النسائية. وتسجل حصة المرأة في القوى العاملة أدنى معدل لها في البلدان ذات الدخل المرتفع، حيث تعتبر الأنشطة الصناعية المعتمدة على النفط غير مناسبة لعمالة المرأة. ويسجل نشاط المرأة الاقتصادي معدلا أعلى نسبيا في مجموعتي بلدان المشرق والمغرب حيث يغلب طابع الخدمات على الاقتصاد.

وحصة المرأة في العمل لقاء أجر هي أقل من حصة الرجل. ففي عام ٢٠٠١، تراوحت حصة المرأة في العمل لقاء أجر خارج القطاع الزراعي بين حد أدنى قدره ٧ في المائة في اليمن وحد أقصى قدره ٢٧ في المائة في المغرب. وحتى في البلدان التي تحظى فيها المرأة بفرص أفضل للعمل لقاء أجر، تبقى العقبة في التقسيم التقليدي للعمل، بحيث غالبا ما تشغل المرأة وظائف في قطاعات الصحة والتعليم والخدمات. وارتفاع معدل النشاط الاقتصادي قد لا يشير فقط إلى تحسن مستوى تمكين المرأة الاقتصادي، بل قد يدل على مزيد من الفقر وحاجة لدى الأسر إلى مصدرين للدخل<sup>(١٨)</sup>.

### التمثيل في مواقع اتخاذ القرار الوطني

يبقى معدل مشاركة المرأة العربية في المعتكك السياسي من أدنى المعدلات في العالم. ففي أيار/مايو ٢٠٠٥ كانت حصة المرأة من المقاعد البرلمانية الوطنية قد بلغت ٨ في المائة مقابل ٤ في المائة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وفي عام ٢٠٠٥، حققت مجموعة بلدان المشرق أوسع مشاركة برلمانية للمرأة، حيث بلغت حصتها ١٠ في المائة، تليها مجموعة بلدان المغرب ثم مجموعة أقل البلدان العربية نمواً، حيث بلغ معدل المشاركة ٨ و ٦ في المائة على الترتيب. وفي مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، يقتصر تمثيل المرأة على برلمان عمان، مما يبقي معدل التمثيل في هذه المجموعة من البلدان عند ٢ في المائة<sup>(١٩)</sup>. وفي تطور إيجابي، ولأول مرة في تاريخ الإمارات العربية المتحدة عينت امرأة في منصب وزيرة في عام ٢٠٠٤. كما لم تعد المرأة الكويتية مبعدة عن الحياة السياسية، إذ حصلت على حق الاقتراع في عام ٢٠٠٥. وفي العراق، اعتمد مؤخرا نظام الحصص الذي تمنح بمقتضاه المرأة ٣٢ في المائة من المقاعد في البرلمان. غير أن التمكين السياسي للمرأة ما زال بعيدا عن التحقيق، لأن المرأة لا تحظى بتمثيل يذكر في الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، ومنظمات المجتمع المدني. ويصح القول نفسه على دور المرأة في اتخاذ القرار داخل الأسرة وفي شرائح كثيرة من المجتمع العربي. وعلاوة على ذلك، لا يعني تمثيل المرأة في البرلمانات، بالضرورة، أنها ستدعم التشريعات التي تخدم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، خاصة في ظل العادات والتقاليد والضعف الثقافي والاجتماعية السائدة. ولذلك، ينبغي التعامل مع قضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بنهج يركز على المشاركة واحترام الحقوق، ويشمل المرأة والرجل على حد سواء.

### الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال

انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٣ من ٩١ إلى ٧٠ وفاة لكل ١٠٠٠ من المواليد أحياء. وفيما عدا أقل البلدان العربية نمواً، تتجه البلدان العربية نحو تحقيق الهدف الرامي

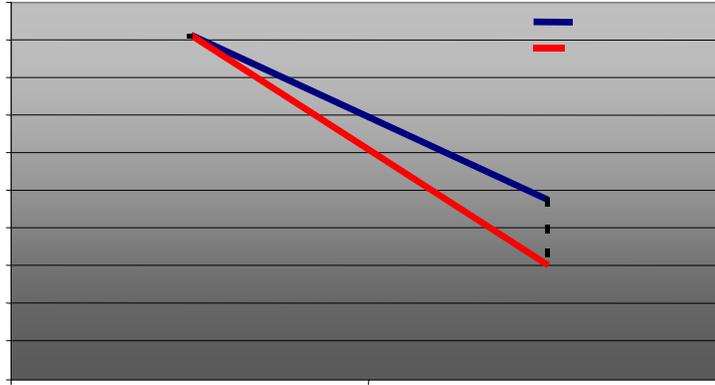
( )

( )

إلى تخفيض معدل وفيات الأطفال بنسبة الثلث. وارتفعت معدلات وفيات الأطفال في العراق نتيجة لحروب وعقوبات دامت أكثر من عشرة أعوام<sup>(٢٠)</sup>. وفي عام ٢٠٠٣، انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في مجموعة بلدان المشرق من ٧٨ وفاة لكل ١٠٠٠ من المواليد أحياء في عام ١٩٩٠ إلى ٥٦ حالة. كما سجل هبوط لافت في معدل وفيات الأطفال في مجموعة بلدان المغرب، حيث انخفض بأكثر من النصف منذ عام ١٩٩٠ ليبلغ ٣٧ وفاة لكل ١٠٠٠ من المواليد أحياء في عام ٢٠٠٣. وتسجل وفيات الأطفال أدنى معدل في بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث انخفضت من ٣٩ وفاة لكل ١٠٠٠ من المواليد أحياء في عام ١٩٩٠ إلى ٢٣ حالة وفاة في عام ٢٠٠٣<sup>(٢١)</sup>.

ويشكل النزاع، والفقر المدقع، وانخفاض الاستثمار في الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك خدمات الصحة والتعليم والصرف الصحي، بعض الأسباب الأساسية لوفيات الأطفال. وتبلغ وفيات الأطفال دون سن الخامسة أعلى معدل لها في البلدان التي تعاني من النزاعات المزمدة و/أو انخفاض المستوى الإنمائي، وهي تحديدا جيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، وموريتانيا، واليمن. ففي تلك البلدان، يموت طفل أو أكثر من أصل عشرة أطفال دون سن الخامسة. وفي أقل البلدان نموا وحدها، تمثل وفيات الأطفال أكثر من نصف مجموع معدل وفيات الأطفال في المنطقة بأسرها. وفي تلك البلدان، ترتبط وفيات الأطفال بشدة بتفاقم سوء التغذية، وعدم إمكانية الحصول على الخدمات الصحية، وافتقار الأمهات إلى التعليم.

#### الشكل ٩- تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين في المنطقة العربية بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥



المصدر: تقديرات الإسكوا استنادا إلى بيانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة، "حالة الأطفال في العالم عام ٢٠٠٥".  
الهدف الخامس: تحسين الصحة النفاسية

بصرف النظر عن التقدم المحرز، تشير المعدلات الحالية لوفيات الأمهات والبيانات المتاحة عن رعاية الأمومة إلى أن المنطقة ليست على المسار المؤدي إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بصحة الأمهات. ففي عام ٢٠٠٢، سجلت ٣٧٧ حالة وفاة بين الأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ من المواليد أحياء مقابل ٤٦٥ حالة في عام ١٩٩٠<sup>(٢٢)</sup>. وسجل أكبر هبوط في أقل البلدان العربية نموا حيث انخفض المعدل أكثر من مرتين عن مستوى

( )

( )

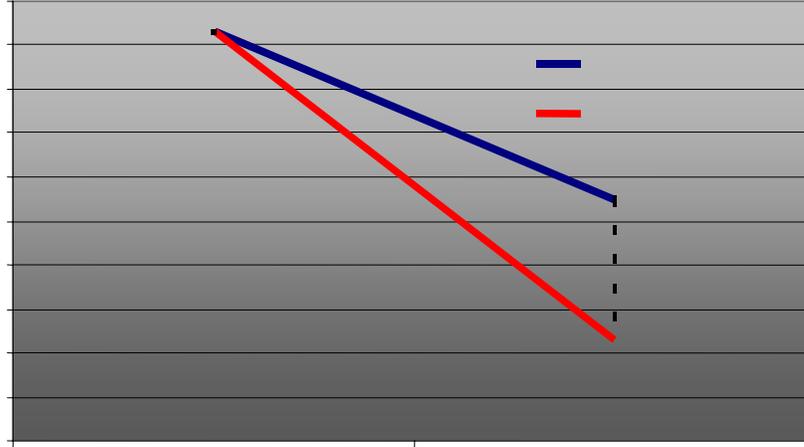
( )

."

عام ١٩٩٥. غير أن هناك تفاوتاً ملموساً بين مجموعات المناطق. ففي عام ٢٠٠٠، بلغ معدل وفيات الأمهات ٢٩,٨ في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي مقابل ١٤٤,٨ في مجموعة بلدان المشرق و١٦٥,٥ في مجموعة بلدان المغرب. وفي أقل البلدان العربية نمواً، بلغ معدل وفيات الأمهات ٧١٦,٧ لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد أحياء. وكثيراً ما يكون نقص خدمات الرعاية الطبية أثناء الولادة وعدم إمكانية الحصول على الرعاية قبل الولادة من الأسباب الرئيسية لارتفاع معدل وفيات الأمهات، إضافة إلى رداءة نظم الإحالة الطبية وعدم كفاية الرعاية في حالات الطوارئ.

ففي الفترة ١٩٩٥-٢٠٠١، جرت ٦٧ في المائة من الولادات فقط، في المنطقة العربية، بمساعدة موظف صحي متخصص<sup>(٢٣)</sup>. وفي الفترة نفسها، جرت ٩٠ في المائة من الولادات في بلدان مجلس التعاون الخليجي بحضور موظف صحي متخصص، بينما لم تحصل على مثل هذه الخدمة سوى نصف هذه النسبة من الولادات في أقل البلدان العربية نمواً. وفي مجموعتي بلدان المشرق والمغرب بلغت نسبة الولادات بحضور مرزف صحي متخصص ٦٧,١ و٧١,١ في المائة على الترتيب.

### الشكل ١٠- تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع في المنطقة العربية بين عام ١٩٩٠ و٢٠١٥



المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى قواعد بيانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

### الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ليس واسع الانتشار في المنطقة العربية، إلا أن عدد الحالات أخذ في الارتفاع. فبين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٣، ارتفع عدد الحالات المبلغ عنها بنسبة ٤٢ في المائة ليبلغ ١٣ ٨٦٥ حالة. ويوجد أكثر من نصف هذه الحالات في أقل البلدان العربية نمواً حيث يحمل الفيروس أكثر من ١ في المائة من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٥ سنة. غير أن الأرقام المبلغ عنها قد تكون دون الأعداد الحقيقية، بسبب النقص في جمع البيانات وعدم كفاية نظم الرصد والتبليغ. ونتيجة لذلك، لا توجد معلومات موثوقة عن مدى انتشار الفيروس بين الفئات الرئيسية المعرضة للخطر. كما إن البيانات المتاحة عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين النساء الحوامل غير كافية. ويلزم بذل جهود

لإنشاء نظام للإنذار المبكر وتحسين طرق الإشراف والرصد والتبليغ، بهدف التحكم بانتشار هذا المرض قبل أن يتحول إلى معضلة في المنطقة<sup>(٢٤)</sup>.

### القضاء على الملاريا

لم تعد الملاريا تشكل خطرا جسيما، إلا في أقل البلدان العربية نموًا التي كانت تضم حوالي ١٠٠ في المائة من جميع حالات الملاريا في عام ٢٠٠٣. وفي هذا العام، بلغ مجموع عدد المصابين المبلغ عنهم في المنطقة العربية ٣,٢٨ ملايين بعد أن كان ٧,٠٣ ملايين في عام ١٩٩٩<sup>(٢٥)</sup>.

### السل

بلغت نسبة حالات السل والتي تمت معالجتها في المنطقة العربية ٨١ في المائة من حالات السل المكتشفة في أوائل عام ٢٠٠٤<sup>(٢٦)</sup>، مع خضوع ٨٠ في المائة من المنطقة للعلاج القصير الأجل الذي يعطى تحت الإشراف المباشر. وفي عام ٢٠٠٠، سجل أعلى معدل لانتشار السل في أقل البلدان العربية نموًا، حيث رصدت ١ ٨٥٣ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان مقابل ٤٣٧ حالة في مجموعة بلدان المشرق و ٢٧٢ حالة في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، و ١٧٦ في مجموعة بلدان المغرب<sup>(٢٧)</sup>.

### الهدف السابع: كفاءة الاستدامة البيئية

أحرزت بلدان كثيرة من المنطقة تقدما في مواجهة تحديات التنمية المستدامة. فقد أنشئ عدد من المنتديات السياسية على المستوى الإقليمي، بما في ذلك مبادرة التنمية المستدامة التي أطلقتها جامعة الدول العربية في عام ٢٠٠٢، وذلك بهدف تحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتحديد الأهداف ومجالات العمل ذات الأولوية، واعتماد نهج متكاملة للتنمية المستدامة، كان منها إعلان أبو ظبي في عام ٢٠٠٣. غير أن تحقيق الاستدامة البيئية يستلزم جهودا منسقة لحماية الموارد الطبيعية وحفظها، ولا سيما موارد الطاقة والمياه والتربة، وتحسين الكفاءة في استخدام موارد الطاقة والمياه غير المتجددة، وتصحيح إخفاقات السوق وتشوهاتها عن طريق إدخال البيئة في الحسابات الوطنية.

### الحصول على الطاقة وكفاءة استخدامها

على الرغم من موارد الطاقة الضخمة التي تحتزنها المنطقة، كان الحصول على الكهرباء في عام ٢٠٠٣ يقتصر على ٧٨,٦ في المائة من السكان، وتراوحت هذه النسبة بين ١٠٠ في المائة تقريبا في بلدان

( )

/

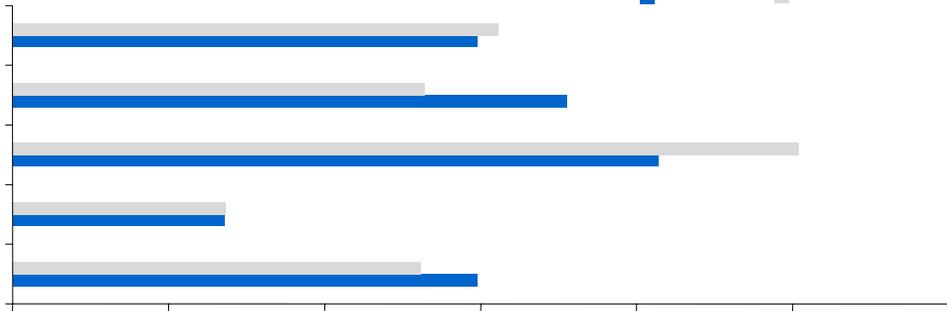
( )

( )

( )

مجلس التعاون الخليجي و ٨ في المائة في أقل البلدان العربية نموا. وفي العقد الماضي، تحسنت كفاءة استخدام الطاقة في المنطقة بوجه عام، ولكن على نسق غير متوازن (كيلوغرام مكافئ نפט لكل ١ ٠٠٠ دولار من الناتج المحلي الإجمالي). وفي عام ٢٠٠٢، سجلت بلدان مجلس التعاون الخليجي أعلى معدل استهلاك للطاقة (٤٠٥ كيلوغرامات مكافئ نפט لكل ١ ٠٠٠ دولار محسوبا بمعادلات القوة الشرائية)، وتلتها مجموعة بلدان المشرق (٢٦٢ كيلوغرام مكافئ نפט لكل ١ ٠٠٠ دولار)، ثم مجموعة بلدان المغرب (١٣٧ كيلوغرام مكافئ نפט لكل ١ ٠٠٠ دولار). والبيانات المتاحة عن استخدام الطاقة في أقل البلدان العربية نموا غير كافية.

**الشكل ١١ - استهلاك الطاقة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي (كيلوغرام مكافئ نפט لكل ١ ٠٠٠ دولار من الناتج المحلي الإجمالي محسوبا بمعادلات القوة الشرائية)، لعامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٢**



**المصدر:** الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، متاحة على الموقع: [http://unstats.un.org/unsd/mi/mi\\_goals.asp](http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp).

**ملاحظة:** يستند المتوسط دون الإقليمي لاستهلاك الطاقة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي إلى البيانات المتاحة. فمتوسط أقل البلدان نموا يستند إلى بيانات متاحة من السودان واليمن فقط؛ ومتوسط بلدان مجلس التعاون الخليجي لا يشمل قطر؛ ومتوسط مجموعة بلدان المغرب لا يشمل الجماهيرية العربية الليبية؛ ومتوسط مجموعة بلدان المشرق لا يشمل العراق وفلسطين.

## حماية الموارد المائية

يمثل توفر الموارد المائية وحمايتها قضية رئيسية في المنطقة العربية. فالزراعة هي أكثر القطاعات استهلاكاً للمياه في المنطقة (حوالي ٨٠ في المائة من الاستهلاك الإجمالي)، وهي السبب الرئيسي للاستغلال المفرط وتردي النوعية. ويزداد الوضع تعقيداً لوجود موارد مائية عديدة مشتركة بين بلدان كثيرة. وعلى المستوى المحلي اعتمدت البلدان السياسات، وأجرت الاستثمارات في التكنولوجيا، واستحدثت أنماطاً جديدة في استخدام المياه في محاولة لحفظ الموارد المائية المتاحة وحمايتها. غير أن السياسات المعتمدة والإجراءات المتخذة تبدو حصرية للغاية، وبالتالي تفتقر إلى الفعالية.

## الغابات والأراضي المحمية

تغطي الغابات ٣,٤ في المائة والأراضي المحمية أقل من ٢ في المائة من مجموع مساحة الأراضي في المنطقة العربية. وفي أقل البلدان نمواً يسجل، منذ عام ١٩٩٠، انحسار في مساحة الأراضي المغطاة بالغابات بنسبة ١٩ في المائة. ولكن يشكل تدهور نوعية الأراضي والتصحّر في المنطقة مشكلتين أشدّ خطورة من مشكلة انحسار مساحة الغابات.

## طبقة الأوزون وتغير المناخ

نجحت جهود منسقة في تخفيض إنتاج الكلورو فلورو كربون المضر بطبقة الأوزون في جميع أنحاء المنطقة العربية بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وخلال تلك الفترة، انخفض إنتاج الكلورو فلورو كربون في مجموعتي بلدان المشرق والمغرب وأقل البلدان العربية نمواً، بنسبة ٣٨ و ٢١ و ٤ في المائة على الترتيب. وفي مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، تراجع إنتاج هذه المادة بنسبة ٩ في المائة بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، وبنسبة تتجاوز ٥٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ (من ٤٩٥ طناً مترياً إلى ٢٣٥ طناً مترياً). وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لتحسين إنتاج الطاقة وكفاءة استهلاكها في المنطقة، ازداد نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ١٥ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٣. وخلال تلك الفترة، ازداد نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي من ٢٠ إلى ٢٥ طناً مترياً، وذلك بسبب انتشار صناعات كبرى معتمدة على النفط والهيدروكربونات في هذه المنطقة. وفي عام ٢٠٠٣، بلغ معدل الانبعاثات في مجموعتي بلدان المغرب والمشرق ٢,٧ و ٢,٢ من الأطنان المترية، مسجلاً انخفاضاً، في الفترة نفسها، بنسبة ٢٤ و ١٩ في المائة على الترتيب. وفي مجموعة أقل البلدان العربية نمواً، انخفض معدل الانبعاثات إلى ٠,٥ من الأطنان المترية (مسجلاً انخفاضاً نسبته ٦٥ في المائة عن معدل عام ٢٠٠٠). ويمكن أن يعزى الانخفاض النسبي في معدل الانبعاثات في أقل البلدان العربية نمواً إلى تغلب قطاع الزراعة على سائر القطاعات، ومحدودية النشاط الصناعي، وقلة الاستخدام الخاص للمركبات أو الطاقة.

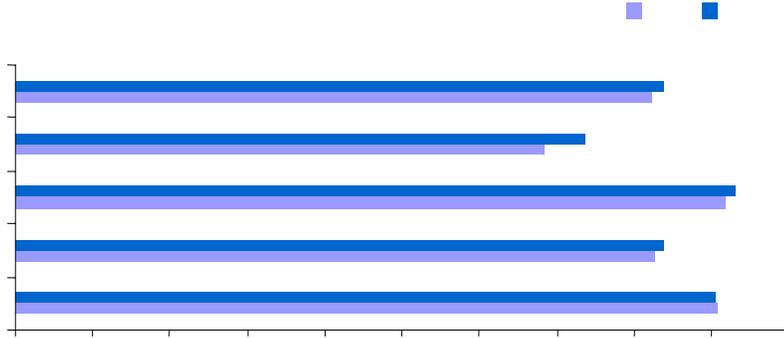
## مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي

توضح مؤشرات الإمداد بالمياه والصرف الصحي أن الضرورة لا تزال تدعو إلى بذل جهود كبيرة في البلدان العربية لتحقيق الأهداف المرجوة، ولا سيما في أرياف أقل البلدان العربية نمواً. فبين عام ١٩٩٠ و عام ٢٠٠٢، بقيت نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على مياه شرب آمنة على حالها تقريباً في المجموعات الأربع. وعلى مستوى المنطقة ككل، بلغت نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على مياه شرب آمنة ٨٦,٧ في المائة في المدن و ٧٢ في المائة في الأرياف. وبلغ الحصول على مياه شرب آمنة أعلى معدل له في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي (٩٣ في المائة) تليها مجموعتا بلدان المشرق والمغرب، ثم أقل البلدان العربية نمواً (٩٠,٥) و ٨٤ و ٧٤ في المائة على الترتيب).

ونسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي أقل من نسبة الذين بإمكانهم الحصول على مياه الشرب الآمنة، ولا سيما في الأرياف عامة، وفي أرياف أقل البلدان العربية نمواً خاصة، حيث لا يزال يلزم بذل جهود ضخمة على هذا الصعيد. وبين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠، لم يطرأ أي تغيير على مستويات الحصول على خدمات الصرف الصحي في المدن فبقيت عند معدل ٨٣ في المائة. وفي الأرياف، تحسن معدل الحصول على خدمات الصرف الصحي بنسبة ٦ في المائة منذ عام ١٩٩٠، ليبلغ ٦٩ في المائة. وفي عام ٢٠٠٢، سجلت أقل البلدان العربية نمواً أدنى معدل للحصول على خدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية (١٧,٧ في المائة)، تلتها مجموعتا بلدان المشرق والمغرب (٦٧ في المائة) ثم مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي (٨٧ في المائة). وفي المدن لم يتجاوز معدل الحصول على خدمات الصرف الصحي

٥٥ في المائة في أقل البلدان العربية نمواً، مقابل ٩٢ في المائة في مجموعتي بلدان المشرق والمغرب و ١٠٠ في المائة تقريباً في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي.

**الشكل ١٢ - نسبة السكان الذين بإمكانهم الحصول على مصادر محسنة لمياه الشرب الآمنة حسب مجموعات البلدان العربية، ١٩٩٠ و ٢٠٠٢ (بالنسبة المئوية)**



المصدر: الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، متاحة على الموقع: [http://unstats.un.org/unsd/mi/mi\\_goals.asp](http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp)

### الهدف الثامن: بناء شراكة عالمية للتنمية

يرتبط تحقيق الهدف الثامن ارتباطاً مباشراً بتهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق تنمية لصالح الفقراء على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي. وهذا يفترض التزاماً مسبقاً من البلدان المتقدمة النمو بمساعدة البلدان النامية على النمو والمشاركة الفعالة في الاقتصاد العالمي. وفي الوقت ذاته، ينبغي للبلدان النامية أن تعتمد سياسات لتعزيز النمو والتنمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي ومواجهة تحديات العولمة. ومن المشاكل الرئيسية التي تواجه المنطقة العربية هي أن مانحين كثيراً يصنفونها في خانة المناطق الغنية بالموارد، وهذا التصور يتعزز بتصنيف العديد من البلدان العربية في فئة البلدان المتوسطة الدخل، وبالتالي لم تعد تحظى بالأولوية في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية.

### مجموع المساعدة للمنطقة

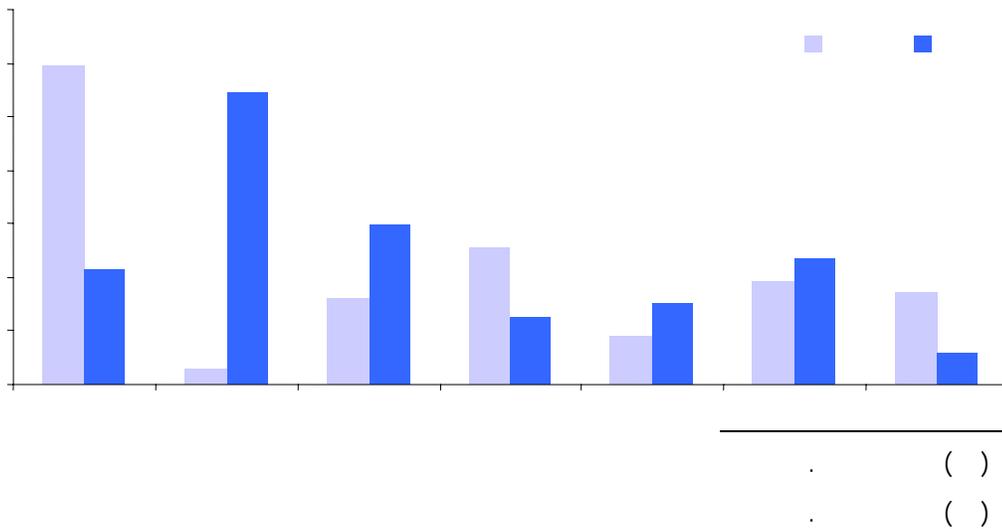
في الأعوام الأخيرة، ازداد مجموع المساعدة للمنطقة العربية من ٥,٣٣ مليار دولار في عام ١٩٩٩ إلى ٨,٣٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٣. غير أن ثلاثة بلدان متوسطة الدخل، هي الأردن والعراق ومصر، تلقت أكثر من نصف هذه المساعدة في عام ٢٠٠٣، مما يشير إلى ترتيب جديد لأولويات المانحين التي تتأثر باعتبارات سياسية. ويجري تحويل تدفقات المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف عن مصر، التي كانت تتلقى أكبر حصة من المساعدة، باتجاه العراق، بهدف دعم عملية الإعمار التي تلي مرحلة النزاع. ثم تحل في الترتيب الأردن وجيبوتي والعراق وفلسطين من حيث ارتفاع نصيب الفرد من المساعدة في ٢٠٠٣<sup>(٢٨)</sup>.

وحسبما هو ملحوظ في مشروع الألفية، لا بد من زيادة المساعدة المالية لتسريع النمو وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نمواً. وفي تطور إيجابي، تشير البيانات الواردة آنفاً إلى أن متوسط نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية في البلدان العربية ارتفع من ١٩,٤٠ دولار إلى ٢٧,٨٠ دولار في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٣. إلا أن هذا المتوسط لم يتجاوز ٢٠,٨٠ دولار في مجموعة أقل البلدان العربية نمواً في عام ٢٠٠٣. وشهد اليمن تحديداً هبوطاً حاداً في نسبة المساعدة، من ٢٦,٩٠ دولار في عام ١٩٩٩ إلى ١٢,٧٠ دولار في عام ٢٠٠٣. وباستثناء عام ٢٠٠٢، كانت أقل البلدان العربية نمواً تتلقى أقل من المتوسط الإقليمي لنصيب الفرد من المساعدة. ففي عام ٢٠٠٣، تلقت تلك البلدان ١٦ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي بلغت ٨,٣ مليارات من الدولارات، مع أنها كانت تمثل نسبة ٢٢ في المائة من مجموع سكان المنطقة العربية في ذلك العام. وإضافة إلى ذلك، هناك فوارق شاسعة بين أقل البلدان نمواً من حيث توزيع المساعدة. ففي عام ٢٠٠٢، تجاوز مقدار المساعدة التي تلقتها جيبوتي وموريتانيا مقدار المساعدة التي تلقاها كل من السودان والصومال بعشر مرات وخمس مرات على الترتيب<sup>(٢٩)</sup>.

### المساعدة البيئية

على الرغم من أهمية زيادة المساعدة الخارجية عموماً، والمساعدة من البلدان العربية الغنية لأقل البلدان نمواً في تحقيق الغايات، لا بد من الإشارة إلى أن البلدان العربية الغنية ساهمت بمبالغ كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية على المستويين الإقليمي والدولي في الماضي. فبين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٣، قدمت بلدان مجلس التعاون الخليجي ١٣,٧ مليار دولار في إطار المساعدة الإنمائية، وقد ساهمت المملكة العربية السعودية، وهي أكبر جهة مانحة، بأكثر نسبة من هذا المجموع بلغت ٥٨ في المائة. وفي عام ٢٠٠٣، قدمت المملكة العربية السعودية لوحدها ٢,٨ مليار دولار (١,٣ من الناتج المحلي الإجمالي)، من أصل ٣,١ مليار التي بلغها مجموع المساعدة لذلك العام. بينما ساهمت الكويت بمبلغ قدره ٨٢ مليون دولار والإمارات العربية المتحدة بمبلغ ١٣٠ مليون دولار<sup>(٣٠)</sup>.

الشكل ١٣ - أكثر البلدان المتلقية للمساعدة في المنطقة العربية (النسبة المئوية لمجموع المساعدة للمنطقة)، لعامي ١٩٩٩ و٢٠٠٣



المصدر: المؤشرات الإنمائية للبنك الدولي، قاعدة البيانات على شبكة الإنترنت.

## مصادر التمويل الأخرى

تشمل المصادر الأخرى الهامة لتمويل التنمية الإقراض الطويل والقصير الأجل، وتحويلات العمال، والاستثمار الأجنبي المباشر. وفيما يتعلق بالإقراض الطويل والقصير الأجل، تشير البيانات المتاحة عن البلدان العربية إلى تحسن في التزاماتها نحو الديون في الأعوام الأخيرة. وهذا التحسن يعزى إلى اتفاقات إعادة هيكلة الديون، وإعادة جدولتها، واتفاقات السماح التي تم التوصل إليها مع ناديي باريس ولندن، والتي ساهمت في تخفيض ملموس في أعباء خدمة الدين في الأعوام الأخيرة (باستثناء لبنان حيث تظهر البيانات ارتفاعا مقلقا في نسبة خدمة الدين). غير أن هذا التحسن يعزى أيضا في بلدان كثيرة إلى الارتفاع الحاد في إيرادات صادرات النفط، مما يلقي ظللا من الشك حول إمكانية الاستمرار في تحمل عبء خدمة الدين في المستقبل.

## تحرير التجارة

في الأعوام الأخيرة الماضية، اعتمدت معظم البلدان العربية برامج لتحرير التجارة بهدف تعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي وجني ثمار الفوائد المنشودة من العولمة. وأدت تلك الجهود التي بذلت لفتح الاقتصادات إلى نتائج متفاوتة. فقليلة هي البلدان التي حققت نتائج بارزة ولافتة من خلال الاستراتيجية الموجهة إلى الخارج. ففي عام ٢٠٠٢، شكلت صادرات المنطقة نسبة لم تتجاوز ٣,٦ في المائة من مجموع الصادرات العالمية، بينما شكلت وارداتها ٢,٥ في المائة من مجموع الواردات العالمية. وفيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بلغت حصة المنطقة ٠,٧ في المائة فقط من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي و٢,٨ في المائة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد البلدان النامية في عام ٢٠٠٢<sup>(٣١)</sup>. وعلاوة على ذلك، ورغم المحاولات الرامية إلى التنويع، تستمر غالبية بلدان المنطقة في تصدير مجموعة محدودة من السلع ذات القيمة المضافة المتدنية، يغلب عليها الوقود (٧٠ في المائة من مجموع الصادرات في عام ٢٠٠٢)، والسلع الزراعية، والمنسوجات، والمنتجات الكيماوية. وتصدر هذه المنتجات إلى أسواق محدودة، أبرزها أسواق الاتحاد الأوروبي<sup>(٣٢)</sup>.

## التحديات والقضايا الرئيسية

حققت البلدان العربية تقدما في الكثير من المجالات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية. غير أن هذا التقدم يتفاوت على المستويين دون الإقليمي والوطني، حيث تبقى الفوارق بارزة بين المدن والأرياف. وعلى الرغم من الجهود المنسقة المبذولة، واجهت المنطقة عقبات تعزى إلى عوامل عديدة، منها ضعف الأداء الاقتصادي، وعدم كفاية التمويل، والتوترات السياسية، والنزاعات. فالمنطقة العربية سجلت أحد أدنى معدلات نصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي في عقد التسعينات وأوائل عقد الألفين. وهذا الضعف في النمو أدى إلى بطء في التقدم على مستوى التنمية البشرية مقارنة بمتوسط البلدان النامية. وتواجه المنطقة العربية عددا من التحديات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، منها البطالة، والفجوة بين الجنسين، والأمية

" "

"

( )

( )

والفوارق الإقليمية، والحروب والنزاعات. ومن الشروط الأخرى اللازمة لتحقيق جميع الأهداف سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وإرساء الديمقراطية، والحكم السليم.

## البطالة

البطالة عقبة رئيسية أمام النمو وزيادة الدخل. فالمنطقة العربية تواجه تحديات جسيمة على مستوى سوق العمل لها عواقب خطيرة. والقوى العاملة تنمو بمعدل ٣,٥ في المائة سنويا. ومعدلات البطالة البنوية بلغت العشرات، أما البطالة بين النساء فهي أعلى بمرتين من البطالة بين الرجال. وفي عام ٢٠٠٤، بلغ معدل البطالة بين الشباب ٢١ في المائة، وهو أعلى بمرتين من البطالة بين الكبار. وظلت هذه المعدلات على ارتفاعها في مختلف أنحاء المنطقة العربية منذ عام ١٩٩١.

ولا تقتصر مشكلة البطالة في المنطقة على البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نموا. ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي، أصبحت البطالة شاغلا وطنيا. ومن المشاكل الرئيسية التي تحول دون توليد فرص العمل قطاع الطاقة الذي يطغى على سائر القطاعات ويتمتع بقدرة ضئيلة على مضاعفة فرص العمل؛ والأيدي العاملة الأجنبية، التي تتجاوز عدد الأيدي العاملة الوطنية مما يخلق مشكلة توطين القوى العاملة. وعلى صعيد المنطقة، ترتبط مشكلة البطالة بنوعية التعليم، وعدم توافق مهارات الخريجين مع متطلبات سوق العمل.

## الفجوة بين الجنسين

بما أن المساواة بين الجنسين هي جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، تطرح الفجوة بين الجنسين تحديا ينبغي مواجهته. فالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصران أساسيان في تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، وبالتالي من الأهمية بمكان العمل على سد الفجوة بين الجنسين. فباستثناء المغرب، والعراق مؤخرا، لم يحاول أي بلد عربي اعتماد نظام الحصص لضمان تمثيل المرأة في المعتك السياسي أو بناء قدرتها على المشاركة السياسية، سواء في الاقتراع أو الترشيح. وهناك عوامل أخرى تحتاج إلى المعالجة، منها العادات والتقاليد الثقافية والاجتماعية التي تساهم في تهميش المرأة.

## الأمية

وضعت البلدان في جميع أنحاء العالم المعركة ضد الأمية في طليعة أولوياتها. ولا تزال الأمية تسجل أعلى معدل لها في مصر والمغرب وأقل البلدان العربية نموا.

## الحروب والنزاعات

لا تزال البلدان تتكبد باهظا ثمن الحروب والنزاعات، والمتمثل في الخسائر في الأرواح والتشرد وانتكاسات عملية التنمية، كما يتضح بشكل خاص في السودان والصومال والعراق وفلسطين. فالتوترات السياسية والحروب استنزفت المنطقة وحولت ميزانيات الحكومات نحو الإنفاق العسكري وإعادة التعمير ومعالجة أثر النزاعات. وانعدام الاستقرار الناجم عن الحروب والنزاعات يهدد استدامة التنمية ويقوض المساواة في توزيع مكاسبها. ولذلك يبقى السلم والاستقرار حاجة ملحة لتمكين المنطقة العربية من تحسين توجيه جهودها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

## السير قدما

يتوقف تحقيق الأهداف الإنمائية إلى حد بعيد على اعتماد سياسات واستراتيجيات إنمائية لصالح الفقراء، و سن تشريعات تتناول المساواة بين الجنسين، والبيئة، والتنمية الحضرية والريفية، والنظم الصحية، والتعليم، والعلم، والتكنولوجيا والابتكار. ويلزم كذلك تعزيز الشراكة والتكامل الإقليميين، بما في ذلك التجارة البيئية، وزيادة التمويل والاستثمار الهادفين إلى تحسين الإنتاجية.

### السياسات والاستثمار لصالح الفقراء

الاستثمار لصالح الفقراء، والنمو الذي يحركه الاستثمار، والاستثمار الضخم في الخدمات الاجتماعية، هي عوامل لازمة لتحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي الذي يساعد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والاستثمار في القطاع العام يمكن أن يكون وسيلة لتبني التقنيات التي تعتمد على كثافة اليد العاملة وتعزيز نمو القطاعات التي تعتمد على هذه الكثافة أيضا. وفي ضوء تدني قدرة القطاع الخاص على تحقيق معدلات استثمار مرتفعة، وعجز المؤسسات عن تعبئة الموارد وتوجيه المدخرات، وعدم سلامة مؤشرات السوق في المنطقة العربية، لا يزال للدولة دور هام تؤديه في تسخير الموارد للأغراض الإنمائية.

وإزاء انخفاض معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء والفقراء، يتطلب وضع إطار من السياسات المؤاتية للأهداف الإنمائية للألفية جهودا منسقة لتخفيض الأمية، باعتبار ذلك جزءا من الاستثمار في رأس المال البشري. ومن أجل زيادة مشاركة الفقراء والنساء، وغيرهم من الأشخاص المهمشين، ومنهم اللاجئين، لا بد من إزالة الحواجز المؤسسية، بما في ذلك الأطر القانونية والقواعد والممارسات النظامية وغير النظامية القائمة على التمييز.

### تعزيز الشراكة والتكامل الإقليميين

يتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية شراكات عالمية وإقليمية تركز على المساءلة والمسؤولية المتبادلتين، بحيث تدعم الأمم الغنية، عن طريق التمويل وتخفيف الديون والاتفاقات التجارية العادلة، الجهود التي تبذلها البلدان النامية لاعتماد استراتيجيات إنمائية مناسبة في جو من الدعم العالمي. ومن الضروري أيضا توطيد التعاون بين بلدان الجنوب لتبادل التجارب والخبرات. فتكامل الأسواق العربية سيعزز قدرة المنطقة على جذب المستثمرين العالميين، ويحسن فرص الاستثمار والنمو، ويسهم في توفير فرص العمل وتوليد الدخل.

وتوخيا لتمويل الاستثمار، يجب أن تتلقى البلدان العربية مزيدا من المساعدة الإنمائية الرسمية. غير أن جمع الأموال من مصادر محلية لا يقل أهمية عن المساعدة. ويمكن اعتماد نهج متنوعة تتضمن تحسين تحصيل الضرائب، وزيادة الصادرات غير التقليدية، وتحقيق المستوى الأمثل في استخدام الموارد الطبيعية، وتحسين الإنتاجية، وزيادة النمو. ويجب اعتماد هذه التدابير باعتبارها جزءا من استراتيجية إنمائية وطنية لصالح الفقراء.

### تحسين الإنتاجية

يجب تحسين الإنتاجية في جميع قطاعات الاقتصاد. فلا تزال نسب كبيرة من سكان العديد من البلدان العربية تعتمد على الزراعة، والفرق بين هذه الشرائح من السكان أوسع انتشارا منه بين سكان المدن. ولا بد من

انتعاش كبير في القطاع الزراعي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية في المجتمعات الريفية المعتمدة على الزراعة. ومن اللازم أيضا زيادة الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية لتحسين الإنتاجية والدخل الزراعيين. ومشاريع الاستثمار الضخمة في الري واستصلاح الأراضي، لا تسهم في زيادة الإنتاجية فحسب، بل في إتاحة المزيد من الأراضي الزراعية لتوزيعها على العمال الزراعيين غير المالكين.

### بناء القدرات المؤسسية في مجالي الرصد والتبليغ

تعاني المنطقة العربية بأسرها من ضعف القدرات المؤسسية اللازمة لجمع الإحصاءات وتجميعها وتحليلها واستخدامها لغرض صياغة المشاريع والسياسات وإدارتها. فتنمية القدرات المؤسسية في مجال إنتاج الإحصاءات الجيدة، لا تساهم في تسهيل الرصد والتبليغ في إطار الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، بل تسهم أيضا في تعزيز الشفافية والمساءلة.

### الالتزام بالوفاء بالوعد

تتشارك البلدان العربية جميعها، الغنية منها والفقيرة، في المخاطر الناجمة عن عدم استثمار الموارد المالية والبشرية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، كما تتشارك في فوائد استثمارها. فيجب على البلدان العربية تعزيز قدراتها البشرية والمؤسسية، وتحسين السياسات، وتشجيع الاستثمار، وزيادة منح المساعدات. وهذا يتطلب عملا دؤوبا على الأصعدة المحلي والوطني والإقليمي، وإصلاحا يستهدف تحقيق الحكم السليم، والشراكة، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية، واعتماد السياسات الاقتصادية لصالح الفقراء.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على العنوان التالي:

فريق التنسيق الإقليمي للأمم المتحدة  
بواسطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)  
ص.ب.: ١١-٨٥٧٥  
رياض الصلح ٢٨١٢ ١١٠٧  
بيروت، الجمهورية اللبنانية  
هاتف: ٩٦١-١-٩٨١٣٠١/٣١١  
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠/٥١١  
بريد إلكتروني: [declercqc@un.org](mailto:declercqc@un.org)